جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية القانون - جامعة الحلة

استراتيجية خدمة المجتمع

2026/2025

تمهيد

انطلاقاً من رسالتها الأكاديمية ودورها المجتمعي، تسعى كلية القانون في جامعة الحلة الأهلية الذكية إلى أن تكون مركزاً فاعلاً في خدمة المجتمع من خلال نشر الوعي القانوني، وتعزيز ثقافة سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، والمساهمة في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة. وتأتي هذه الخطة السنوية لخدمة المجتمع انسجاماً مع الاستراتيجية الخمسية للجامعة، وتهدف إلى تعميق التواصل مع المجتمع المحلي والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، عبر برامج توعوية، تدريبية، واستشارية قانونية تسهم في تحسين جودة الحياة، ودعم التحول الرقمي، وبناء مجتمع قانوني واعٍ وقائم على المعرفة.

أهداف الخطة الاستراتيجية

1. تعزيز الشراكات مع المؤسسات القضائية والتشريعية ومنظمات المجتمع المدني.
2. تقديم خدمات استشارية وتدريبية قانونية تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.
3. تمكين طلبة كلية القانون من التفاعل الإيجابي مع المجتمع وتنمية مهاراتهم المهنية.
4. دعم خريجي الكلية عبر فرص التدريب والتوظيف وبناء شبكات قانونية فاعلة.
5. توظيف التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في نشر الثقافة القانونية وخدمة المجتمع.
6. ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والاستدامة والعدالة الاجتماعية.

محاور الخطة الاستراتيجية

1. بناء الشراكات المجتمعية وتعزيز مكانة كلية القانون

- تعزيز التعاون مع المحاكم، ومجلس القضاء الأعلى، ونقابة المحامين.
- توطيد الشراكات مع الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- تنفيذ مشاريع قانونية مشتركة تخدم قضايا المجتمع.
- تخصيص كوادر أكاديمية وإدارية لضمان جودة تنفيذ الأنشطة.

2. تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية القانونية

- تقديم استشارات قانونية مجانية أو مدعومة للفئات المحتاجة.
- تنظيم دورات تدريبية في القوانين النافذة والتشريعات المستحدثة.
- إقامة ورش عمل حول الحقوق الدستورية، وقانون العمل، والأحوال الشخصية.
- إطلاق حملات توعوية قانونية بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

3. تمكين اللبة للتفاعل المجتمعي

- تشجيع الطلبة على المشاركة في المبادرات القانونية التطوعية.
- إشراك الطلبة في حملات التوعية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.
- تنظيم محاكم صورية وفعاليات قانونية مفتوحة للمجتمع.
- دعم الطلبة المتعففين وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن إطار العدالة الاجتماعية.
- توفير فرص تدريب ميداني في المحاكم والمؤسسات القانونية.

4. دعم خريجي كلية القانون

- إنشاء منصة تواصل رقمية خاصة بخريجي الكلية.
- تنظيم دورات تأهيلية للخريجين لاجتياز اختبارات القبول المهني.
- دعم فرص التدريب والتوظيف بالتنسيق مع مكاتب المحاماة والمؤسسات الرسمية.
- تعزيز روح الانتماء عبر فعاليات علمية واجتماعية دورية.
- قياس رضا الخريجين وتطوير البرامج بناءً على التغذية الراجعة.

5. التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في خدمة المجتمع القانوني

- نشر الثقافة القانونية عبر المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إطلاق مبادرات قانونية رقمية (استشارات إلكترونية – محتوى توعوي).
- دعم استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني وخدمة المجتمع.
- تعزيز الابتكار القانوني وريادة الأعمال القانونية.(LegalTech)
- تمويل مبادرات رقمية ذات أثر قانوني ومجتمعي ملموس.

6. تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والاستدامة المجتمعية

- تنظيم ورش وندوات حول حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- دعم المبادرات القانونية الداعمة للفئات الهشة.
- تعزيز ثقافة العدالة البيئية والمسؤولية القانونية تجاه البيئة.
- إشراك الطلبة والتدريسيين في أنشطة تطوعية ذات بعد قانوني وإنساني.

7. تعزيز الثقافة الصحية والمجتمعية من المنظور القانوني

- نشر الوعي القانوني المتعلق بالحقوق الصحية والتأمين الصحي.
- تنظيم حملات توعوية حول القوانين الصحية والمسؤولية الطبية.
- التعاون مع الكليات الطبية والمؤسسات الصحية في أنشطة مشتركة.
- دعم برامج الصحة النفسية من خلال التوعية القانونية وحماية الحقوق.

لجنة رسم الخطط الاستراتيجية وبناء القدرات الجامعية

كلية القانون

